



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## المجلس

الدورة الثالثة والستون بعد المائة

روما، 2-6 ديسمبر/كانون الأول 2019

التطورات في المنتديات التي تهتم ولاية منظمة الأغذية والزراعة

### موجز

يحاط المجلس علماً، عملاً بالممارسة المتبعة، بالتطورات الحاصلة في المنتديات الأخرى التي تهتم ولاية منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة).

- (1) الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2-13 سبتمبر/أيلول 2019)، الهند؛
- (2) السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال -2021؛
- (3) المستجدات الأخيرة في العمليات الحكومية الدولية الخاصة بالرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة والتوقعات بالنسبة إلى عمل المنظمة؛
- (4) تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019 - حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي التي تؤثر على الجوع.

### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

تعرض المواضيع المذكورة أعلاه على المجلس في دورته الثالثة والستين بعد المائة لغرض الإحاطة فحسب.



CL 163

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: [www.fao.org](http://www.fao.org)

## أولاً - الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2-13 سبتمبر/أيلول 2019)، الهند

1- انعقدت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في نيودلهي، الهند، خلال الفترة من 2 إلى 13 سبتمبر/أيلول 2019. ووافق مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة على 36 مقرا من أجل تكثيف ووضع المزيد من الإجراءات على أرض الواقع لكفالة تحقيق أهداف الاتفاقية للفترة 2018-2030. واعتمد المؤتمر إعلان نيودلهي الجديد: الاستثمار في إطلاق الأراضي وفتح باب الفرص،<sup>1</sup> الذي أعربت فيه الأطراف عن التزامها بمجموعة من القضايا منها المساواة بين الجنسين والصحة، وإصلاح النظم الإيكولوجية، والتأهب للجفاف، والعمل بشأن تغير المناخ، ومشاركة القطاع الخاص، ومشاركة الشباب، والحاجة إلى تأمين حقوق الأراضي.

2- وتم إبراز العمل الذي تقوم به المنظمة في عشرة مقررات صادرة عن المؤتمر، خمسة منها عن اللجنة الجامعة وثلاثة عن لجنة العلم والتكنولوجيا ومقرران اثنان عن لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتشمل المقررات العشرة ذات الصلة بالمنظمة قضايا تتعلق بجيازة الأراضي والعواصف الرملية والترابية والتأهب للجفاف وإصلاح النظم الإيكولوجية وتحديد أثر تدهور الأراضي.

3- وعلى وجه الخصوص فإن المقرر ICCD/COP(14)/L.17 بشأن حيازة الأراضي "يشجع الأطراف على اتباع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويطلب إلى الأمانة أن تعد دليلا تقنيا بشأن كيفية إدماج الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني في تنفيذ الاتفاقية وتحديد أثر تدهور الأراضي (...). ويدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والشركاء الآخرين ذوي الصلة إلى التعاون مع الأمانة في إعدادها". وسينفذ هذا المقرر بالتعاون الوثيق مع المنظمة، بما في ذلك من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تبنيت عنها كل الخطوط التوجيهية الطوعية.

4- واستضاف مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة أيضا المشاورة العامة الأولى بشأن عقد الأمم المتحدة القادم لإصلاح النظم الإيكولوجية 2021-2030، الذي اشترك في تنظيمه كل من المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتبارهما الوكالتين الرائدتين لدعم تنفيذ العقد الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس/آذار 2019 بموجب القرار A/RES/73/284. وحضر المشاورة أكثر من 100 ممثل للأطراف والشركاء وأصحاب المصلحة الذين أعربوا عن اهتمامهم بوضع استراتيجية لتنفيذ العقد وقدموا إسهامات في هذا الصدد. والتزمت الهند، بصفتها البلد المضيف للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، برفع مستوى طموحها في ما يخص استصلاح الأراضي من 21 إلى 26 مليون هكتار بحلول عام 2030.

<sup>1</sup> <https://www.unccd.int/news-events/new-delhi-declaration-investing-land-and-unlocking-opportunities>

5- وخلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، استضافت المنظمة خمسة أحداث جانبية: مبادرة اقتصادات إصلاح النظم الإيكولوجية (TEER)؛ والمبادرة الإقليمية للمنظمة لمواجهة تدهور الأراضي في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى وأوروبا الشرقية (LANDMEDNET)؛ وتحييد أثر تدهور الأراضي من أجل تحقيق الأمن المائي ومواجهة الجفاف؛ ورصد تدهور الأراضي ومكافحته في المناطق الرعوية؛ وآثار تدهور الأراضي والتقلبات المناخية على انعدام الأمن الغذائي في المناطق الجبلية.

## ثانياً- السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال - 2021

6- أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في يوليو/تموز من هذا العام، عام 2021 "السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال". وإن المهام التي يؤديها الأطفال في قطاع الزراعة لا تعتبر كلها "عمل أطفال" أو، بعبارة أخرى، تلحق ضرراً بالأطفال. بل على العكس من ذلك، إذ ثمة مهام في قطاع الزراعة يمكن أن تساعد الأطفال على تعلم مهارات زراعية وحياتية مفيدة. ويرد تعريف عمل الأطفال في الاتفاقيتين بشأن عمل الأطفال الصادرتين عن منظمة العمل الدولية (138 و182) اللتين لم يصادق عليهما سوى عدد قليل جداً من البلدان في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الزراعة في مختلف أنحاء العالم يسجل نسبة 71 في المائة من عمل الأطفال، أي 108 ملايين طفل. وإن أكثر من ثلثي هؤلاء الفتيان والفتيات هم عمال أسريون لا يتقاضون أي أجر والكثير من المهام التي يقومون بها في قطاع الزراعة هي مهام خطيرة. هذا ويعرض عمل الأطفال صحة الأطفال وتعليمهم للخطر ويعيق في المستقبل قدراتهم كشباب على تأمين سبل عيش كريمة وعمل لائق. ويمثل عمل الأطفال عائقاً أمام التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

7- وتقيم المنظمة تعاوناً طويلاً مع منظمة العمل الدولية حيث تتعاوننا على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية للقضاء على عمل الأطفال في قطاع الزراعة. وتعتبر المنظمة عضواً رائداً في الشراكة الدولية للتعاون بشأن عمالة الأطفال في الزراعة. كما تشارك في فريق التنسيق العالمي للتحالف المعني بالمقصد 7-8 من أهداف التنمية المستدامة، منضمة إلى الجهود المتضافرة على الصعيد العالمي بهدف القضاء على عمل الأطفال والعمل القسري (المقصد 7-8 أهداف التنمية المستدامة).

8- وتؤدي المنظمة وأصحاب المصلحة الزراعيون الآخرون دوراً حاسماً في القضاء على عمل الأطفال في الزراعة نظراً إلى أنهما يتمتعان بقدرات خاصة على الوصول إلى المناطق الريفية والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وللمساعدة على معالجة أحد الدوافع الرئيسية لعمل الأطفال في الزراعة، وهو الفقر الأسري في الريف. وهناك فرص كثيرة لكنها غير مستغلة بعد إلى حد كبير متاحة لأصحاب المصلحة الزراعيين للمساعدة على الحد من عمل الأطفال في قطاع الزراعة عن طريق تعزيز الممارسات الزراعية الآمنة، مثل التكنولوجيات والممارسات الموفرة لليد العاملة، وبرامج الاستثمارات المراعية لعمل الأطفال، وتنمية سلسلة القيمة المستدامة، والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ، والسياسات الزراعية، وغير ذلك من النهج الأخرى العديدة التي تعمل المنظمة على الترويج لها.

9- وتعتزم المنظمة نشر إطار عمل بشأن القضاء على عمل الأطفال في قطاع الزراعة في عام 2020، واستضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى عن عمل الأطفال في قطاع الزراعة في عام 2021 احتفالاً بالسنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال، بما يسهم في المؤتمر العالمي الخامس اللاحق المعني بالقضاء المستدام على عمل الأطفال.

### ثالثاً- المستجدات الأخيرة في العمليات الحكومية الدولية الخاصة بالرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة والتوقعات بالنسبة إلى عمل المنظمة

10- لقد كانت سنة 2019 سنة حاسمة الأهمية بالنسبة إلى رصد أهداف التنمية المستدامة وبالنسبة إلى الآلية الخاصة بمتابعة واستعراض خطة عام 2030 بشكل عام. واجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول خلال الاجتماع الأول لرؤساء الدول والحكومات الذي يجري كل أربع سنوات. واستفاد المنتدى من أكثر التقارير المرحلية شمولاً حتى اليوم عن أهداف التنمية المستدامة، وإصدار مبرك لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم وكذلك التقرير المرحلي الأول للمنظمة بشأن أهداف التنمية المستدامة الذي شمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 17 التي تعتبر المنظمة الجهة الراعية لها. وفي غضون ذلك، قام الاجتماع التاسع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (فريق الخبراء المشترك بين الوكالات)، الذي انعقد في بيروت خلال الفترة من 25 إلى 28 مارس/آذار 2019، بإقرار آخر مؤشر من الفئة الثالثة الذي تعتبر المنظمة الجهة الراعية له. وهذه لحظة مفصلية بالنسبة إلى عمل المنظمة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ما يشير إلى انتهاء مرحلة أولية لوضع واختبار منهجيات جديدة، ويسمح بزيادة التركيز على الجوانب المنهجية الأخرى من قبيل تصنيف البيانات ودمج مصادر بيانات جديدة من قبيل صور رصد الأرض، وكذلك إسراع وتيرة مبادرات تنمية القدرات.

11- وطوال الفترة الممتدة بين الاجتماع التاسع والعاشر لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات (أديس أبابا، 21-24 أكتوبر/تشرين الأول 2019)، نظم عدد من المشاورات الإلكترونية لتمهيد الطريق للاستعراض الشامل لإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لعام 2020. وقد مكّنت هذه المشاورات أمانة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات من اختيار "قائمة طويلة" مسبقاً بتغييرات يَحتمل إدخالها على إطار المؤشرات العالمي الحالي، بما في ذلك عمليات استبدال مؤشرات وإضافتها وحذفها ومراجعتها وتنقيحها، ستتم مناقشتها والموافقة عليها في الاجتماع العاشر. وقد حظيت المراجعات المنهجية الرئيسية الثلاث التي كانت المنظمة قد اقترحتها بخصوص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2-4-1 و 2-5-2 و 2-أ-5 بالموافقة بالإجماع خلال الاجتماع. في حين لم تتم الموافقة على المؤشر الإضافي 2-أ-3 الذي اقترحتته المنظمة لقياس الائتمانات الممنوحة لقطاع الزراعة على أساس أن هذا المؤشر لا يبيّن إجمالي استثمارات القطاع الخاص في الزراعة. كما أعلن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات إعادة تصنيف مؤشرات المنظمة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، 2-1-2 و 1-4-6 و 1-6-14 و 1-ب-14 و 1-ب-14 و 2-5-2 ليصبح في الفئة الثانية.

12- وعقد أيضاً حدث جانبي حيث ساهمت جميع الوكالات في إعداد تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020. وفي هذا السياق، أشارت شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة إلى طلب نائب الأمين العام إتاحة البيانات في الوقت المناسب، وهو ما سيتطلب في العديد من الحالات تطبيق تقنيات التنبؤ الآني والمستقبلي على مؤشرات أهداف التنمية

المستدامة. واستعرض الاجتماع الجدول الأول للتقدم المحرز الذي أُعد على عجل لاجتماع المنتدى في سبتمبر/أيلول وجمع بين نوعين من التقييمات لكل إقليم: تقييم التقدم المحرز باستخدام الترميز بالألوان (استخدام نظام شارات ضوئية من أربعة ألوان)، فضلاً عن تقييم للحالة يُلخّص بوصف نصي. وبالنظر إلى العديد من المسائل المنهجية المترابطة المتعلقة بتحديد المقاصد وقياس التقدم المحرز وتحليل الاتجاهات، اتفق على إنشاء مجموعة عمل مخصصة توجه دوائر الإحصاء الدولية في إعداد تقارير السنوات اللاحقة، والعمل، إلى أقصى حد ممكن، على ضمان اعتماد جميع الوكالات الراحية نفس المنهجية. وفي هذا الصدد، تطوعت كل من المنظمة ومنظمة اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لكي تكون جزءاً من هذه المجموعة التي ستحدد اختصاصاتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وتعد "ورقة أفكار" بحلول يناير/كانون الثاني 2019.

13- وسيتلقى أعضاء المجلس معلومات محدثة عن الجهود التي تبذلها المنظمة في مجالي تنمية القدرات وتعبئة الموارد لدعم البلدان في رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

## رابعاً- تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019 - حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي التي تؤثر على الجوع

14- تحذر أحدث التوقعات الاقتصادية العالمية من حدوث المزيد من التباطؤ والتعثر للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان. وسيكون لهذه التوقعات، في حال تحققت، آثار على الأمن الغذائي والتغذية في العالم. ويوفر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019 أدلة تؤكد أن مستويات الجوع ظلت آخذة في الارتفاع في الكثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بحالة تباطؤ أو انكماش. ويبيّن التقرير، باستخدام عينة من 77 بلداً، أن 65 منها (84 في المائة) عانت من ارتفاع معدلات نقص التغذية في الوقت الذي سجلت فيه اقتصاداتها تباطؤاً أو انكماشاً بين عامي 2011 و2017. ومعظم هذه البلدان بلدان متوسطة الدخل، معرضة إلى حد كبير لانخفاض ملحوظ في أسعار السلع الأساسية نظراً إلى اعتمادها الكبير على التجارة الدولية في السلع الأولية. وبالنسبة إلى بعض البلدان، تبيّن أيضاً أن الصدمات الاقتصادية عوامل مهمة تؤدي إلى إطالة شدة الأزمات الغذائية وتفاقمها.

15- ويتأثر الأمن الغذائي والتغذية من خلال وسائل عديدة. فحالات تباطؤ الاقتصاد وانكماشه غالباً ما تسفر عن ارتفاع في معدلات البطالة وتدني الأجور والمداحيل، الأمر الذي يجعل من الصعب على الفقراء الحصول على الأغذية والخدمات الاجتماعية الأساسية. ومثلما يمكن أن يتأثر حصول الناس على الأغذية المغذية والعالية الجودة يمكن أن يتأثر أيضاً حصولهم على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية. وستؤثر الأحداث الاقتصادية السلبية في نهاية المطاف على الأمن الغذائي والتغذية، تبعاً لمستويات الفقر المدقع ومدى تعرّض الفقراء للإقصاء بسبب أوجه عدم المساواة المختلفة. ويوضح التقرير أن انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد هو ثلاث مرات تقريباً أعلى في البلدان التي تتسم بارتفاع معدلات انعدام المساواة في الدخل (مثلاً 21 في المائة) منه في البلدان التي تتسم بانخفاض معدلات انعدام المساواة في الدخل (مثلاً 7 في المائة).

16- واستنادًا إلى هذه الأدلة، يقدم التقرير توصيات في مجال السياسات. ففي الأجل القصير، تحتاج البلدان إلى حماية المداخيل والقدرة الشرائية من أجل مواجهة الصعوبات الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية والتغذية المدرسية؛ وبرامج الأشغال العامة التي تساعد على الحد من البطالة؛ وسياسات قطاع الصحة التي تحمي الفقراء من تكاليف الرعاية الصحية الكارثية المدفوعة من المال الخاص؛ وعند الحاجة، السياسات الرامية إلى الحد من التقلب المفرط في أسعار الأغذية.

17- وفي الأجل الطويل، تحتاج البلدان إلى الاستثمار من أجل الحد من أوجه الضعف الاقتصادي وعدم المساواة؛ وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات؛ والمحافظة على النفقات الصحية وغيرها من النفقات الاجتماعية؛ واستخدام الأدوات السياساتية لتهيئة بيئات غذائية صحية. وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين مجموعة من السياسات والاستثمارات لتحقيق تحول هيكلي شامل ينوع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على السلع الأساسية، مع تشجيع الحد من الفقر وإرساء مجتمعات أكثر مساواة.

18- وستقتضي هذه التدابير والاستثمارات القصيرة إلى الطويلة الأجل الادخار. ومن المهم أن تعزز البلدان قدراتها على الادخار عندما ينمو الاقتصاد، باستخدام الأدوات المتاحة (أدوات التثبيت المالي التلقائي، وصناديق التثبيت، وصناديق الثروة السيادية، والمعايير التحوطية الكلية، وما شابه ذلك)، وبطبيعة الحال من الأهمية بمكان أن تتوخى البلدان الحكمة في استثمار هذه المدخرات.